



عرض سعر وإفادة بشأن السعي

Date _____ التاريخ

رقم العميل _____ اسم العميل

المحترمين / شركة الراجحي المصرفية للاستثمار
تفيدكم عن العقار الموضحة بتفاصيله أدناه

اسم الحي	مخطط رقم	نوع العقار
تاريخ الصك	الصك رقم	أرض رقم
عمر السدس	مسح بناء رقم	مساحتها

وأطوالها كما يلي		
متر	بطول	شمالاً
متر	بطول	جنوباً
متر	بطول	شرقاً
متر	بطول	غرباً

بما يلي :
قيمة العقار : ريال

اسم المالك : عنوانه

المدينة : هاتف المنزل : هاتف العمل : تحويلة

حوال : بررد الإلكتروني

قيمة السعي : (إن وجد) : ريال بواقع (:)

والعقار المذكور معروض لدينا نحن
أعلاه وليس معنا شركاء فيه

اسم المكتب العقاري : لصاحب

عنوانه

المدينة : هاتف المكتب : فاكس

حوال : بررد إلكتروني

التوقيع : الختم



جزء خاص بالمصرف	
إقرار العميل : أقر أنا / والدوره	أن المعلومات المذكورة صحيحة وأن السعي الخاص بمكتب بواقع العميل ولم ادفع أي مبلغ ماليه مقدمه لمكتب

عقد شراء عقار مع خيار الشرط للمشتري

رقم الطلب:

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه، وبعد:

إنه في يوم / / 20 م في مدينة..... إبرام هذا العقد بين كل من:

1. ومثله فالتوقيع على هذا العقد..... بصفته..... وعنوانه..... (طرفاً أولاً باتماً)
2. شركة الراجحي المصرفية للاستثمار، ومثله في التوقيع على هذا العقد المحرم..... بصفته..... وعنوانه (طرفاً ثانياً مشترياً)

تمهيد: حيث إن الطرف الأول يملك عقاراً بموجب الصك الشرعي ذي الرقم..... الصادر من.....

بتاريخ // 4 أحوال بالغ مساحته الإجمالية متراً مربعاً والمحدود بالحدود الآتية:

من الشمال: حسب الصك المرقيط وحسب الصك المرقي ومن الجنوب: حسب الصك المرقي بطول: حسب الصك المرقي
من الشرق: حسب الصك المرقي بطول: حسب الصك المرقي ومن الغرب: حسب الصك المرقي بطول حسب الصك المرقي
وحيث إن الطرف الثاني يرغب في شراء العقار المذكور، فقد تعاقد الطرفان وهما بكامل الأهلية والصفة المتحيرة شرعاً على ما يأتي:
أولاً: بعد ما ذكر أعلاه جزءاً لا يتجزأ من هذا العقد.

ثانياً: باع الطرف الأول على الطرف الثاني العقار محل العقد بثمن إجمالي قدره ريال (قطر..... ريال سعودي لا غير)، وتمهد
الطرف الثاني بدفع الثمن كاملاً للطرف الأول عند الإفرغ، وقد قبل الطرف الثاني هذا البيع بالثمن المذكور قبولاً متحيراً.

ثالثاً: أقر الطرف الثاني بأنه عين العقار محل هذا العقد المعايير التامة النافية للجهالة، وقد حازت قبوله ورضاه.

رابعاً: للطرف الثاني خيار الشرط خلال مدة 20 يوم من تاريخ إبرام العقد، وعلى هذا فيحق للطرف الثاني فقط الرد خلال هذه المدة، وفي
حال الرد يستعيد الطرف الثاني جميع ما دفعه، ولا يعد عرض الطرف الثاني للعقار على مشتر خلال مدة الخيار لسخاً لخياره، كما لا يحق
للطرف الأول التصرف بالعقار أو عرضه للبيع خلال مدة الخيار، فإذا انتهت مدة الخيار سقط الخيار وتزم البيع.

خامساً: يحق للطرف الثاني في حال عدم تسلمه العقار من قبل الطرف الأول أو تصرف الطرف الأول به لسخ العقد دون الرجوع إليه، أو
المطالبة بالعقار لدى الجهات القضائية المختصة.

سادساً: التزم الطرف الأول بأن يقوم على حسابه الخاص بإجراءات نقل الملكية والإفراغ العقار المبيع عند الجهة المختصة، وذلك للطرف الثاني
أو لمن يحدده كتابة بشرط تسديد جميع الثمن.

سابعاً: يلتزم الطرف الأول بخلو العقار من الموانع والشواغل والأعباء، كما يقر بمسئوليته الكاملة تجاه الطرف الثاني وخلفائه العامين والخاصين
بحق الرجوع عليه والمطالبة بحقوقه في حالة ظهور أي مطالبات أو أعباء على العقار قبل تاريخ توقيع هذا العقد سواء كانت مادية أو قانونية،
وعلى سبيل المثال لا الحصر: أي مطالبات متعلقة بالخدمات العامة للعقار (ماء، كهرباء وخلافه) أو أية رسوم أو مطالبات للجهات الرسمية.

ثامناً: العنوان المبين بصك هذا العقد لكل طرف هو عنوانه النظامي ويتم تبليغه عليه بجميع المكاتبات والإشعارات المتعلقة بتسليم العقد أو ما
يترب عليه، ولا يعتد بتغير هذا العنوان إلا بموجب إشعار كتابي مسبق ومسجل يسلم عن طريق البريد الممتاز للطرف الآخر.

تاسعاً: يقر الطرف الأول بأنه لم يبرم أي التزام مع عميل المصرف، وأنه لم يأخذ منه ولا من غيره أي مبالغ مالية.

عاشراً: لا يعد عدم قيام الطرف الثاني في أي وقت بممارسة أي من الحقوق المكفولة له بموجب هذا العقد تنازلاً من جانبه عن ممارسة ذلك الحق
أو أي حق آخر في أي وقت بعد ذلك.

حادي عشر: كل خلاف ينشأ بين الطرفين في هذا العقد إذا لم يمكن حله بالطرق الودية فيما بينهما يكون الفصل فيه من قبل المحكمة الشرعية
المختصة في المملكة.

الثاني عشر: حرر هذا العقد من نسختين متطابقتين من طرفيه، وقد تسلم كل طرف نسخة للعمل بموجبها.

الطرف الأول (البائع)
الطرف الثاني (المشتري)

الاسم:
التوقيع:

الاسم:
الهوية:
التوقيع:
العنوان:

إقرار بإزادة شراء/ استئجار حقيقي للعقار

أنا: للموقع أدناه، والمتقدم بطلب شراء/ استئجار عقار عن طريق المصرف؛ وهو العقار المملوك للمكرم: بالصك رقم: نظرا لوجود:

- تفلوت بين سعر التقييم وسعر البيع في العقار بأكثر من (20%)
- صلة قرابة بيني وبين مالك العقار
- تملك سابق للعقار.
- أخرى، حدد:

فإني أقر بما يأتي:

1. أنني أريد شراء العقار المذكور بغرض التملك، أو استجاره إجراء مع التملك المعلق على سداد جميع الأقساط، وليس غرضي من هذه العملية التحايل للحصول على التمويل النقدي لي أو لأي طرف آخر، وقد أنهمت أن هذا الإجراء تمنعه سياسة المصرف لما فيه من مخالفة شرعية.
 2. أنني فهمت أن شراء المصرف للعقار من المالك لا يستلزم بيعه/تأجيره عليّ، بل للمصرف الحق في التصرف به بعد تملكه بأي وجه من الوجوه ومن ذلك بيعه/تأجيره عليّ أو على غيره.
- والله على ما أقول شهيد.

توقيع المالك:

توقيع العميل:

.....

.....

رأي الموظف المباشر للتعاقد:

- لم يتبين لي من المعاملة ومن الوثائق المرفقة بها وجود رغبة من أي طرف بالتحايل للحصول على التمويل النقدي، بل يظهر لي أن الغرض التعاقد على العقار حقيقة، من المالك، والعميل.
- تبين لي من المعاملة ومن الوثائق المرفقة بها وجود رغبة بالتحايل للحصول على التمويل النقدي، وأن الغرض ليس التعاقد على العقار حقيقة.

تعميد مدير الفرع/المشرف

.....